الثلاثاء ١٧ / ٣ / ٢٠٢٠

محاضرة أصول البحث القانوني للمرحلة الثالثة

:ضوابط تقسيم البحث وتبويبه

: أن تقسيم موضوع البحث وتوزيع المادة العلميه له يعتمد على مجموعة من الضوابط ، نجملها فيما يلي

١- الألتزام بعنوان البحث وموضوعه : يعتبر عنوان البحث المسطرة التي يسيطر عليها البحث ، وهو القطب الذي يتمحور حوله البحث كونه عنوان المشكلة التي يسعى الباحث الى معالجتها ومن ثم يتعين أن يكون التقسيم متفقاً مع عنوان البحث وموضوعه .

يكون التقسيم في شكل تنازلي للعناصر التي يتألف منها عنوان البحث وموضوعه وفي الغالب يسير تقسيم الفكرة الرئيسية في البحث وفقاً لعنوان البحث وموضوعه في أطار شكلي ، من النطاق الأوسع الى التطبيقات الفرعية أو من التقسيم الأصلي الى الفروع ، على النحو الآتي :

قسم

باب

فصل

مبحث

مطلب

فرع

فقرة

بند

نبذة

أولاً

٢- أرتباط التقسيم بالتسلسل المنطقي للبحث :

يهدف البحث العلمي القانوني الى تقديم حل لمشكلة البحث التي عبر عنها بعنوان البحث ، وهذا الحل يمثل الحقيقة القانونية ، وهذه الحقيقة يتعين عرضها بشكل منطقي متسلسل ، يتفق مع مفترضات البحث .

لذلك يجب أن يكون تقسيم خطة البحث يمثل العرض المنطقي للحل القانوني الذي يسعى الباحث لتقديمه لمشكلة البحث .

ومن ثم بدون أتباع الباحث للتقسيم المنطقي لعناصر البحث لا يستطيع الوصول الى الحقيقة بسهولة .

ويقصد بالتسلسل المنطقي لأقسام البحث المختلفة تفرع كل قسم من القسم السابق عليه ، بحيث يكون العنوان الفرعي مشتق من العنوان الأصلي بأعتباره أحد أجزاء أو فروع هذا التقسيم أو العنوان الأصلي .

٣- التوازن بين أقسام البحث :

من أصول البحث العلمي توازن خطة البحث وهو ما يتحقق من خلال موازنة تقييم المادة العلمية التي يتناولها الباحث في كل جزء من أجزاء بحثه ، مع الجزء الذي يقابله . بأن تتقارب أبواب وفصول ومباحث ومطالب وفروع البحث نسبياً من حيث عدد الصفحات ، وأن لايكون الفارق بنها فاحشاً .

وتوازن البحث من حيث التقسيم يعتمد في الأساس على مدى المام الباحث بعناصر البحث المادية ومفترضاته وماتثيره من تساؤلات .

فلا يسوغ للباحث أن يتوسع في عنصر أو قسم من أقسام البحث على حساب العناصر أو الأقسام الأخرى ، ولا يجوز بسط فكرة علمية من أفكار البحث ، وتهميش فكرة موازية لها .

بل يتعين أن يكون هناك توازن نسبي بين عناصر البحث المختلفة ، وأن يكون هناك تقارب نسبي في الحجم في تناول عناصر البحث المتماثلة

فيجب أن يكون الباب في تقسيمات البحث متوازن مع الباب الآخر، والفصل متوازن مع الفصل الآخر ، والمبحث متوازن مع المبحث الآخر ... الخ .

ومن جهة أخرى أذا تم تقسيم أحد أقسام البحث الى بابين ، وجب تقسيم القسم الآخر الى بابين أيضا .

واذا تم تقسيم الباب الى فصلين ، وجب تقسيم الباب الآخر الى فصلين أيضاً ...وهكذا .

ويجب أن نبين أيضا أنه يفضل المقابلة بالأقسام فأذا ماتناول الفصل الأول الحقوق يحسن تناول الواجبات في الفصل الثاني ، وعند تناول التعريف في المبحث الأول يحسن تناول الشروط ، أو الخصائص أو العناصر أو الطبيعة القانونية في المبحث الثاني .

كما يتعين إذا كان هناك قسم أو باب أو فصل أو مبحث أو مطلب أو فرع يتعلق بجانب من جوانب البحث ، يتعين أن يكون هناك قسم أو باب أو فصل أو مبحث أو مطلب أو فرع يتعلق بالجزء المتبقي من البحث .

وعليه يتعين أن يكون هناك تقابل أو تكامل في البحث الواحد بما يحقق الترابط والتوازن بين أجزاء وتقسيمات البحث وما يتضمنه من تقسيمات .

٤- دلالة العناوين والأقسام على موضوع البحث :

لقد بينا في محاضرات سابقة وجوب وضوح ودقة عنوان البحث الرئيس ، وأن يكون دالا بإيجاز على مشكلة البحث ، كما يتعين أن تكون عناوين البحث وأقسامه دالة على موضوع الجزء المراد بحثه ضمنها .

وأن تكون دقيقة وواضحة ودالة بإيجازه عن الجزء المراد بحثه ، ولا يكفي مجرد الألتزام بعنوان رئيس للتعبير عن موضوع البحث ، بل يتعين أن ينصرف ذلك لموضوع البحث ، فلا يجوز أتخاذ عناوين مغايرة لموضوع البحث أو تتعارض مع المضمون العلمي أو الأكاديمي الصحيح .

يفضل في هذه الحالة أن تكون العناوين المقررة لأقسام وابواب وفصول ومباحث ومطالب وفروع البحث دقيقة ودالة بإيجاز على موضوع البحث من جهة ، وعلى الجزئية المبحوثة تحت هذا العنوان من جهة أخرى .